أبنية القوة في المجتمع الليبي

(دراسة سوسيوتاريخية في علم الاجتماع السياسي)

د. عبدالله محمد عبدالله اشحيمه – قسم علم الاجتماع –كلية التربية – جامعة الزيتونة

ملخص

هذه الدراسة تسلط الضوء على إحدى أهم الجوانب المؤثرة في المجتمع و المرتبطة بأبنية القوة في المجتمع وآليات تطورها ومعرفة أهم العوامل التي أسهمت في تكوينها وأبعادها على تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الليبي . وقد كان الهدف من الدراسة معرفة كيفية تشكل أبنية القوة وتطورها في المجتمع الليبي , وذلك من خلال إبراز أهم الخصائص والسمات التي تميزت بها هذه من تاريخ المجتمع الليبي و الممتدة من 1951 إلى 1969 , والتي شهدت تغيرات هامة نتيجة لاستقلال البلاد, والنمو الاقتصادي الذي أحدثه اكتشاف النفط. وللوقوف على أهم التحولات التي طرأت على أبنية القوة في المجتمع ؛ فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي التاريخي , والذي يساعد على معرفة أهم ملامح تلك التحولات التي اتسم بها المجتمع في تلك الفترة.

مقدمة

إن دراسة أبنية القوة في المجتمع دراسة موضوعية ومعرفة القوانين التي تؤثر على مساراتها التاريخية من خلال تحليل الخصائص المختلفة التي تساعد في عملية بنائها وتكوينها سواء كانت اجتماعية واقتصادية وفكرية ؛ تمثل منطلقات هامة في التعرف على خصائص وآليات التحول التي شهدها المجتمع . كما أن رصد ومعرفة هذه التحولات التي شهدها المجتمع ؛ تقوم على أهمية تحليل القضايا وإبراز أهم التأثيرات التي كانت لها بصماتها الواضحة على حياة المجتمع في مجالات الحياة المختلفة عبر المراحل المتباينة , والمترابطة التي مر بها المجتمع مند بداية محاولات التخلص من سيطرة القوى الخارجية ، مرورا بمحاولات الاستقلال وتكوين الدولة إلى فترات النمو الاقتصادي واكتشاف النفط في ليبيا, وما ترتب عليه من توسع في التعليم وزيادة الاعتماد على العناصر الوطنية, وما تخلل ذلك من تغير في الخصائص التي تمثل لمن

يمتلكونها مصادر قوة وتأثير في المجتمع. وهكذا فإن هذه الدراسة تحاول فهم جدلية العلاقة بين جوانب التأثيرات المختلفة في المجتمع وليس فقط التركيز على مصادر القوة الرسمية والتي غالبا ما تندرج تحت مفهوم (النخبة الحاكمة), بل إن أبنية القوة , والتي تحاول هذه الدراسة التركيز على مكوناتها وأبعادها المختلفة؛ تعني وبشكل أكثر وضوحاً الأفراد والجماعات الذين يمتلكون مصادر القوة والنفوذ سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي, وبالتالي فهي لا تنحصر في الجماعة الحاكمة فقط ، بل كل من يمتلكون وسائل الضغط والتأثير والنفوذ في المجتمع سواء بشكل رسمي أو غير رسمي . ونظرا لان الجماعة الرسمية التي تتصدر المشهد السياسي في المجتمع ليست وحدها من يدير القرار وينفذه, ولكن تعتمد في ذلك على جماعات السيطرة والنفوذ على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, وهذا يؤكد على أهمية الجماعات الحاكمة وغير الحاكمة كالجماعات الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة.

وبالرغم من أن بناء القوة يتمحور بشكل أساسي في دائرة النخبة الرسمية , ومع هذا فهي ظاهرة عامة ولها قاسما مشتركا بين مختلف القطاعات النظامية وغير النظامية, وموجودة في كل التجمعات البشرية (الزيات : 1990, 32), كما إنها تنبثق من نسيج اجتماعي واقتصادي وفكري واحد.

لذلك فالجماعة الحاكمة تعمل على تكريس جهودها لأجل تحقيق مصالح الفئات الاجتماعية التي تنتمي أليها والتي تحتاجها في استمرار بقائها في السلطة, وهذا ما يؤكد على أهمية وجود تناغم مصالح دائما بين هذه الجماعات, والتي تشكل في مجملها مصادر قوة وتأثير في المجتمع.

أولا– موضوع الدراسة :

تتخلق في المراحل البنائية، التاريخية في المجتمع, قوى اجتماعية مختلفة تعطي صفوتها لتنبثق عنها ما يطلق عليه: صفوات القوة ، التي تتسيد تلك المرحلة البنائية التاريخية ، من حيث أن القوة توجد في أبنية مكونة من أفراد وجماعات تتخلل نظم اجتماعية معينة، وعبر توزيع القوة بينهم أو الحصول عليها بشكل فردي أو بواسطة مجموعة من الإفراد زيادة أو نقصا . لذلك فان هذه الدراسة تحاول التعرف على أبنية القوة في المجتمع الليبي, استنادا إلى أهم الملامح التي أسهمت في تشكيلها , والتي غالبا ما تمثل خصائص تتصف

بها العديد من المجتمعات العربية, والتي تتطابق إلى حد كبير في نسيجها الاجتماعي الذي يمثل مصدر هام في تزويد الأفراد والجماعات والتنظيمات المختلفة بوسائل السيطرة والنفوذ سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي , خصوصاً في فترات الاستقلال التي شهدتها ؛ أغلب هذه المجتمعات منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين . فمن خلال البحث عن تنوع مصادر تشكل أبنية القوة في المجتمع في فترة تاريخية هامة أسهمت في تحقيق تغيرات واضحة على البناء الاجتماعي بأسره, وتركت بصماتها على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الليبي , فأن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل التالي, والمتمثل في ما هي العوامل والظروف المؤثرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في تكوين أبنية القوة في المجتمع الليبي ؟

ثانيا– أهداف الدراسة :

1- تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيل أبنية القوة في المجتمع الليبي خلال الفترة قيد الدراسة.

2- معرفة أهم العوامل التي أدت إلى تحول أبنية القوة في المجتمع ، وما هي أهم الآليات المتبعة في الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع.

ثالثا– تساؤلات الدراسة:

1- إلى أي حد أسهمت التطورات التي شهدتها البلاد في جوانب الحياة المختلفة في تشكل وتحول بناء القوة في المجتمع؟

2- ما هي أهم العوامل التي ساعدت في تشكل أبنية القوة في المجتمع الليبي خلال الفترة قيد الدراسة؟

رابعا– أهمية الدراسة:

يمثل بناء القوة Power Structures في المجتمع محورا للدراسة في علم الاجتماع, يعتبره الباحثون في هذا الميدان مدخلا للدراسة في هذا العلم سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية ؛ ومن هؤلاء . Jame

Coleman الذي أكد انه لكي يفهم الباحثون التغيرات البنائية التي شهدها المجتمع الحديث خلال المراحل الزمنية الماضية , فأنهم يحتاجون إلى أكثر من التصور الشائع في علم الاجتماع , الذي يدرك المجتمع في ضوء مفهوم الأدوار بينها وبين غيرها من المفهومات والمداخل، وبالتالي فإن الباحث بحاجة إلى وضع تصور للمصالح والحقوق على مستوى وحدات المجتمع المختلفة والتي تضم عددا من الأشخاص, والعلاقات بينها، ويتحقق ذلك من خلال ربط مفهوم القوة بالتنظيمات الاجتماعية في المجتمع الحديث، أي بالبناء الاجتماعي (Coleman: 1974,243) .

وبناءً على ذلك , تتمحور هذه الدراسة حول أبنية القوة في المجتمع , وفي فترة تاريخية حاسمة شهدها مجتمع البحث؛ و ذلك لبعض الاعتبارات الهامة والتي من أهمها:

1- أن أبنية القوة في هذا المجتمع مازالت خارج نطاق الدراسة على حد علم الباحث– في الوقت الذي يتصف فيه المجتمع الليبي بالخصوصية الثقافية والاجتماعية والأيديولوجية، فضلا عن تفرد الفعالية السياسية فيه ، مما يتيح إمكانية التعديل النظري على الاتجاهات التي تتناول موضوع صفوة القوة وأبنيتها.

2 - لقد شهدت هذه الفترة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة أترث على مختلف جوانب الحياة ,وأسهمت في ظهور قوى اجتماعية مؤثرة في المجتمع.

3- هذه الدراسة ترتبط بموضوع اهتمام الباحث والذي أتاح له أساسا نظرياً ربما يسهم في إجراء دراسات أخرى عن المجتمع الليبي في هذا لمجال.

خامسا– أهم المفاهيم المستخدمة في البحث:

1– بناء القوة.

على الرغم من اختلاف التعريفات، فان المعنى العام للقوة وبنائها هو في الأصل اجتماعي سياسي, فالقوة هي محصلة الأشكال المتعددة للقوى الاجتماعية، أي القوة التي تسير المجتمع وتسيطر على

النسق الاجتماعي ككل؛ إذ أن القوة توجد في بناء مكون من أفراد و جماعات من خلال نظم اجتماعية معينة، فتوزع القوة بين هؤلاء و امتلاكها هو الذي يطلق عليه"بناء القوة", ويطلق على ممتلكيها في الوقت نفسه: صفوة القوة Elite Power . كما يشير مفهوم القوة في أدبيات علم الاجتماع السياسي إلى القدرة على فرض الإرادة وحمل الناس على تحقيق رغبة أو تنفيذ سياسة معينة . ومعنى هذا إن القوة في جوهرها هي قدرة فرد أجماعة على ممارسة سلطة أو نفوذ معين تجاه الآخرين , والضغط عليهم ومتابعتهم والتحكم فيهم, وضبط سلوكهم , والتأثير في أفعالهم , والعمل على توجيه جهودهم نحو آفاق معينة, من أجل تحقيق غايات وقيم وأهداف محددة, سواء كان ذلك عن رضاء واقتناع, أم جبرا وقسرا (غيث : 1979, ص342).

2-السلطة.

السلطة غالبا وكما هو متعارف ومتفق عليه بين الباحثين فان السلطة هي عبارة عن قوة ذات طابع نظامي ؛ ترتبط بشكل أساسي بمنصب أو مركز أو وظيفة رسمية ؛ معترف بها في المجتمع وتخول صاحبها حقوق مثل حق إصدار القرارات والذي يتصف بالإلزام بالنسبة للآخرين , وهي قوة منظمة بشكل رسمي من خلال مجموعة من القواعد العامة والملزمة, والتي تستمدها من اللوائح والقوانين الوضعية , والتي لا يجوز لشاغل المنصب الرسمي أو الحكومي أن يخترقها , وإذا فعل دلك أصبح خارجا عن قواعد الجماعة و معاييرها ويتعرض للمسألة القانونية والعقوبة (الزيات : 1990, 35).

3-النفوذ

قوة غير نظامية تعطي من يمتلكها قدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية والقدرة على توجيه الرأي العام والسيطرة عليه من أجل تحقيق أهداف معينة, والنفوذ يمارس عادة بواسطة عناصر قيادية في المجتمع , وليس بالضرورة أن يشغلوا مناصب رسمية دخل المجتمع, ويتم بطرق ووسائل مختلفة مثل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية مثلاً , أو بواسطة جماعات الضغط pressure group أو جماعات المصلحة stack holders من خلال استخدام وسائل الإقناع والترغيب أو ممارسة أساليب

التهديد والإرغام الغير مشروعة. وبالتالي فان النفوذ يرتبط عادة بالشخص الذي يمارسه وليس بالمنصب الذي يتقلده, ولا ينفي ذلك أن شاغلي المناصب الرسمية لهم نفوذ شخصي في إطار أعمالهم, ويمارسون هذا النفوذ أحيانا خارج دوائر أعمالهم (الزيات : 1990, 36) .

ثانياً – الأطر النظرية للدراسة

الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة لدراسة أبنية القوة:

على الرغم من اختلاف الاتجاهات النظرية التي اهتمت بمسألة بناء القوة في المجتمع فأن معظم الدراسات تتفق على أن القوة إنما ترجع إلى أنواع النفوذ أو التأثير بين الأفراد و الجماعات؛ من خلال التعامل والاحتكاك المتبادل بينهم، حيث يدفع أحدهم الآخرين لتنفيذ رغبته بواسطة المكافأة أو الإكراه. ولكي يمارس شخص ما القوة على الآخرين، فأنه يحرمهم من عدد من الاختيارات لإشباع حاجاتهم , ومن ثم يجبرهم على أن يذعنوا لأوامره كشرط للحصول على ما يحتاجون, ولكي يتمكن من ذلك فلابد أن يكون حائز على مصادر للقوة تفوق تلك المصادر التي يمتلكونها؛ بل ويكون محتكراً لمصادر معينة للقوة بحيث يضمن بها استمرار تفوقه عليهم , وتضمن له في الوقت نفسه دوام إذعانهم لأؤمره (الزيات : 1990, 32). إذ أن القدرة على منع الآخرين من استخدام القهر الفيزيقي force لتحقيق مطالبهم من الأهمية في بناء القوة، والقوة السياسية على وجه التحديد . لذلك ؛ فأن من يمتلكون هذه القوة داخل المجتمع يحولون إغلاق أي مدخل لها تستطيع أي جماعة الوصول منه إلى موقع الممارسة. أما صفوة القوة, فإنها تلك الجماعة قليلة العدد التي تسيطر على مواقع السلطة وتحتكر عملية صنع القرار Decision Making أو اتخاذه . ومن أجل ذلك, أطلق علماء الاجتماع و السياسة على صانعي القرارات المؤثرة على المجتمع ككل, مصطلح الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية.

بناءً على ذلك, فأن دراسات بناء القوة في المجتمع تهدف إلى تبيان ما إ ذا كانت القوة مملوكة بواسطة أقلية متماسكة وواعية بمصالحها كما يرى ميشلز وموسكا و باريتو و ميلز و بقية أنصار مدرسة دراسة الصفوة, أم أنها تطور محتمل وعارض لمرحلة تاريخية معينة؛ لأن نفوذ الصفوة وسيطرتها إنما يرجعان

في الغالب إلى تماسكها ووعيها وسرعة اتصالها وقدرتها على التفاهم وتنسيق المواقف وقدراتها التنظيمية العالية (الشربيني:1996, 25).

وفي هذا الإطار يوضح Walton أن علماء الاجتماع يرون بأن بناء القوة يتطابق مع البناء الصفوي؛ لأن بناء القوة يعتمد في الأساس على التنظيم سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي* , وتأسيساً على ذلك قام علماء الاجتماع بدراسة بناء القوة, وبهدف التماشي مع الاتجاهات المعاصرة في دراستها للقوة, فإن هناك اتجاهاً ماثلاً يسعى إلى ترجمة النظريات إلى دراسات واقعية ،ويطالب أصحاب هذا الاتجاه باستبدال مصطلح الصفوة بمصطلح" الصفوات" على أساس الواقع الذي مؤداه: أن المجتمع الحديث الذي يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة وتقسيم العمل لا شك انه يشهد صفوات عدة ، وأن لكل صفوة منها دوراً تؤديه في المجتمع . ولا يعني ذلك ،أن كل هذه الصفوات تلعب دوراً حيوياً في القضايا السياسية, وإنما يمكن الحديث عن الصفوات السياسية وغيرالسياسية مثلاً. ويطلق على هذا الاتجاه تسمية :نظرية تعدد الصفوات Pluralist Elites وهم الذين يرون أن المجتمع لا يضم تدرجاً واحداً للقوة وإنما يتألف من مجموعة من متدرجات للقوة (Walton:1966, 688). ولقد أدرك Wright Millsهذه الرؤية حينما ذهب إلى أن الذين يشغلون المراكز الرئيسية في المجتمع ليس من الضروري أن يستغلوا هذه المراكز بالفعل في تحديد مجرى الأحداث.

ومعنى ذلك أن, شخصاً معيناً قد يكون محدود النفوذ ولكنه يستخدم هذا النفوذ المحدود بفاعلية, وحينها يفوق أي شخص أخر يحتل مكانة عالية, ونطاقاً أوسع للنفوذ Influence. ومع ذلك, فإن هذه التفرقة بين القوة الكامنة Potential Power والفعلية Actual Power ليست

*بينما يميل علماء السياسة إلى القول بأن بناء القوة يتطابق مع البناء التعددي, ومن أجله فقد لجأوا إلى استخدام منهاج اتخاذ القرار, Decision Making: , أنظر: إسماعيل علي سعد , قضايا علم الاجتماع السياسي , دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية ,1990,ص39

محددة دائماً كما يرغب أصحاب الاتجاه التعددي؛ إذ أنه حتى في حالة عدم ممارسة ذوي القوة الكامنة لهذه القوة, فإن الآخرين سوف يدفعونهم لممارستها (Wright Mills: 1958,41).

ولغرض توظيف الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة لدراسة موضوع أبنية القوة , وانسجاماً مع الاتجاهات المعاصرة لدراسة القوة, فإنه يكون مهماً عند دراسة المجتمع تحليل إدراكات الأعضاء أو تصوراتهم لأبنية القوة في المجتمع موضوع البحث, من حيث أن الأنساق المعرفية التي تدعم مصالح الصفوة تصبح هي ذاتها جزءً متكاملاً من القيم التي تنظم إدراكات الناس للبناء الاجتماعي ويضمنه النسق السياسي, على نحو يدعم سيطرة الصفوة يضاف إلى ذلك حقيقة أخرى, وهي أن صورة أبنية القوة لا تكون كما هي عند كل من الفرد العادي وأعضاء الصفوة, لذلك يكون ضرورياً معرفة هذه الفروق عند دراسة أبنية القوة, طالما أنها ذات تأثير على طبيعة العلاقة بين من يصنعون القرار وبقية أفراد المجتمع (محمد: 21,1994)

ثالثاً /البناءات السياسية الاقتصادية والاجتماعية وبناء القوة:

هناك العديد من المحاولات الفكرية التي اهتمت بالبحث في قضايا مرتبطة بتركز القوة والسيطرة والنفوذ قد استندت عند تفسيرها للبنية الاجتماعية للمجتمع على قاعدة مفادها البحث في النسق الاقتصادي القائم على الجوانب المادية ؛ في التعرف على الكيفية التي يتم من خلالها استنتاج التغير الحاصل في البناء الاجتماعي , وما يترتب عليه من تغيرات اجتماعية ترتبط بقضايا متعددة تمثل تحول في أبنية القوة ؛ مثل الحصول على المكانة والارتقاء في السلم الاجتماعي . وهكذا فإن هذه القضايا و التي سبق ذكرها؛ تشكل في مجملها الجوانب التي تحكم المجتمع. إن هذا التحليل يعزى إلى أصحاب المذهب الماركسي والذي يعتمد في تفسيراته على مبدأ اقتصادي في تفسير قضايا المجتمع المتعلقة بمسائل مثل علاقات الإنتاج و القوة و النفوذ, وغيرها من القضايا المرتبطة بالحياة الاجتماعية, وخاصة في المجتمعات الغربية .

وبالرغم من أهمية هذا النهج في معرفة المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات بين الأفراد و الجماعات في مجتمعاتنا, والتي تقوم أساساً على البعد الاقتصادي إلا إنها لا تنطبق على كل المجتمعات

والثقافات بنفس المعيار, و في مختلف الحقب التاريخية. فمثلاً تأثير الماركسية كان بارزاً في كثير من الدراسات و يعد مرجعية لكثير من الدراسات التي اهتمت بالحراك الاجتماعي وتأثير الأفراد والجماعات على الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات النامية, وبالتالي فأن المحددات المادية عامل أساسي في تحديد التراتيبية الاجتماعية وتشكيل الطبقات وانتظام العلاقات فيما بينها وفقاً لهذا الاتجاه, ويظهر الخلل في الاعتماد على النهج الماركسي في الدراسات المهتمة بالمجتمعات ذات الثقافة المختلفة ومن بينها المجتمعات العربية (صبور : 1992, 68) , حيث غالباً لا تأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الغير مادية على البناء الاجتماعي في مراحل تطور هذه المجتمعات.

بناءً على ما تقدم واستنادًا إلى رؤية تاريخية تحليلية من واقع كثير من المجتمعات العربية والتي من بينها المجتمع الليبي, وخاصة في الفترة التي سبقت اكتشاف وتصدير النفط كان النفوذ والأصل المرابطي والعائلي, وكذلك التعليم التقليدي ربما يعادل أو يفوق أحياناً حيازة الثروة والمال في التأثير على البنية الاجتماعية في معظم هذه المجتمعات (Bill: 1972,425). وهكذا فان مصدر التنافس بين الناس والآليات المتبعة للوصول إلى السلطة في المجتمعات التي تقل فيها الثروات المادية تتحكم فيها قيم أخرى بالإضافة إلى الثروة, وبالتالي يغلب تأثير الجوانب الاجتماعية والقدرة على المناورة من تأثير أنماط الإنتاج في الحصول على المكانة والنفوذ. ونظراً لأهمية البناءات الاجتماعية في تشكل أبنية القوة في المجتمع؛ فأن المجتمع الليبي لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية فيما يتعلق بطرق الحصول على القوة, والتي تتجسد في جملة من العناصر المتداخلة التي كانت تسود هذه المجتمعات وعدم الركون إلى عنصر واحد في تحقيق السيطرة واكتساب المكانة دخل المجتمع, ومن بين هذه العناصر التي تحدد التراتيبية في المجتمع هي موقع الأفراد والأسر في البناء الاجتماعي والاقتصادي, وكذلك انعدام المساواة في الملكية؛ سواءً ملكية الأرض أو رأس المال أو وسائل الإنتاج (مراد: 1996, 10).

بناءً على ذلك, ونتيجة لاكتساب بعض أفراد المجتمع لهذه الخصائص في ظل سيطرة الأرستقراطية التقليدية على المشهد السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات العربية ؛ بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الإمكانات الموجودة, وكذلك طبيعة السياسة الاستعمارية التي كانت متبعة، وهامش المشاركة الذي كان متاحاً أمام أبناء كل مجتمع للمشاركة في العمل السياسي , ومدى الاعتماد على

العنصر الوطني في إدارة شؤون كل بلد. وقد نتج ذلك عن عدد من الخصائص التي أهلت تلك الجماعات لذلك, والتي من أهمها حصولهم عَلى قدر من التعليم الناجم غالباً عن المكانة التي كانت تتميز بها أسر تلك العناصر سواءً من خلال شغلهم لبعض المناصب الإدارية والسياسية أثناء فترة الاحتلال أو امتلاكهم للخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي أهلتهم لذلك, والمتمثلة في الجاه والمكانة والنفوذ والثروة, وقد أستمر العديد منهم في المحافظة على أوضاعهم الاجتماعية المميزة والتي كانت تشكل مصدر نفوذ وقوة في المجتمع لعدة عقود. وبالرغم من أن العديد من القيم التقليدية التي كانت سائد في المجتمع تغيرات تحت تأثير التغيرات الاقتصادية و السياسية عبر مراحل تطور المجتمع في ليبيا ؛ مع ذلك أستمر تأثير الولاء العائلي والقبلي للفرد (الولاء للعائلة والقبيلة) الذي يتجاوز تأثيره في بعض الأحيان الالتزامات الأخرى في المجتمع .

رابعاً: المساواة والتدرج وأثرها على بناء القوة في المجتمع

تمثل مسألة المساواة في الحقوق و الواجبات هدفاً أساسياً تهدف المجتمعات إلى تحقيقه, وهو من أهم القضايا التي تدافع عنها المجتمعات الإنسانية في مراحل تطورها ؛فالمساواة في الحقوق والواجبات تعتبر من أهم القيم التي تنادي بها مختلف المجتمعات الحديثة والمعاصرة التي تتبنى فكرة تحقيق مستوى من التطور والرقي بالمجتمع ؛ بعكس النظم الكلاسيكية , و التي تتخذ من معايير المكانة والنسب والانتماء قيم مميزة تعتمد عليها في تحديد مكانة الفرد رغم ما يتخللها من تعصب وتمييز بين أفرادها (الزيات : 1990, 286) . وهكذا فالمساواة يعتبر بمثابة المقياس الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة ،وعلى أساسه غالبا ما يتم تصنيف نوع النظم الحاكمة؛ والآليات المتبعة في الوصول إلى مراكز القوة والنفوذ .

تأسيساً على ما تقدم, فأن ترتيب موقع الأفراد أو الجماعات في المجتمع سواءً من حيث الأهمية أو التأثير في الجوانب السياسية والاجتماعية تختلف من مجتمع لأخر, وأيضاً يكون الاختلاف في المجتمع الواحد فيما يتعلق بتحديد مكانة الأفراد في السلم الاجتماعي والسياسي من مرحلة إلى أخرى؛ حسب الخصائص التي تسمح قيم المجتمع للأفراد امتلاكها, ويمثلون من يملكونها أو يكتسبوها صفوة المجتمع

.فمثلا المجتمع البدوي كانت صفات معينة كالشجاعة والفروسية والكرم والثروة تشكل قيم وإمكانات الصفوة وامتلاك مصادر القوة, بينما في المجتمع الحضري يكون أهل العلم والحكمة هم صفوة المجتمع (مراد: 1996). وهكذا فأنه كلما تحسنت أوضاع المجتمع وأصبح يحقق قدر من التطور بشكل أو بأخر؛ يبدأ يفقد بعض الرواسب أو الخصائص السابقة ؛ التي تمثل القيم التي تؤهل بعض أفراده أو من يطلق عليهم كما هو معروف في أدبيات علم الاجتماع السياسي بأهل الحل والعقد لمثلاك مصادر القوة والنفوذ في المجتمع.

ومن هنا نستنتج إن فرص تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات في المجتمعات الحديث أعطت عدد كبير من أفراد المجتمع فرص الحصول على الارتقاء في السلم الاجتماعي* . وهكذا فأن تحقيق المساواة كسمة من سمات المجتمعات الحديثة يعتبر من أهم المرتكزات لتحقيق الارتقاء بمستوى حياة الأفراد؛ ومن ثم تعدد في أبنية القوة في المجتمع الواحد الذي يشهد تحولات في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, وينطبق هذا الوضع على المجتمعات النفطية في الوطن العربي والتي شهدت تحولات أسهمت بشكل أو أخر في تبدل وتنوع مصادر القوة والنفوذ؛ و يعتبر المجتمع الليبي أحد هذه المجتمعات.

فمثلا؛ انتشار التعليم في معظم أنحاء ليبيا أدى إلى تحقيق قدر من المساواة في فرص الحصول على التعليم لعدد كبير من أبناء المجتمع وساعد على تقليص الفجوة بين أبناء الطبقات المختلفة ولو بشكل ضئيل في البداية ، وبالتالي لم يبقى التعليم حكراً على أبناء الفئات ميسورة الحال أو الطبقة العليا High Social Class التي تعيش في المدن الرئيسية Main Cities مثل طرابلس وبنغازي؛ بل زاد من فرص الحصول على التعليم بين أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة في معظم أنحاء البلاد, وهذا يعتبر عامل مهم في تحقيق قدر من المساواة أمام عدد كبير من أبناء المجتمع للتدرج في السلم الاجتماعي,

*وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مسألة المساواة التي تدعو إلى تحقيقها مجتمعات اليوم ليست بجديدة ؛ وإنما دعت إليها جميع الأديان السماوية و على رأسها ديننا الإسلامي الحنيف

والذي بدوره أسهم فيما بعد في تصدر بعض أبناء هذه الطبقات كثير من الوظائف الإدارية و الحكومية , وحصولهم على مراتب متقدمة تمثل بعضها مراكز القوة والنفوذ.

وهذا الوضع صاحبه نوع من الاستقرار في ليبيا وانتشار للتعليم خصوصاً في المدن في ظل تحسن تدريجي للوضع الاقتصادي الذي كان يعتمد بشكل أساسي على المعونات الخارجية ؛ خاصة في الخمسينات من القرن الماضي .ولكن نتيجة لاكتشاف النفط زادت فرص الخدمات وتحسنت المستويات المعيشية للمواطنين, وظهرت الحاجة إلى دور أكبر لطائفة واسعة من أبناء المجتمع وعلى رأسهم فئة الشباب في المجالات المختلفة والذي ساعد على حدوث حراك اجتماعي Social Mobility , لا سيما أصحاب المستويات العلمية للمشاركة في النهوض بالمجتمع وبناء الدولة . وهكذا كان لأبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة Low and Middle Social Class حظاً وفرا في إدارة شؤون البلاد وخصوصاً الوظائف الإدارية. وقد أدى هذا التحول في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية؛ إلى تغير في أبنية القوة في المجتمع بشكل تدريجي.

وقد عمدا النظام السياسي الذي يدير دفة الحكم في ليبيا منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي إلى تدعيم أركان نظامه من النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية، وذلك من خلال الاعتماد على شرائح مختلفة من أبناء المجتمع كالتكنوقراط والبيروقراط وأصحاب المؤهلات العلمية لإدارة شؤون البلاد والذين أصبحوا يشكلون صفوة جديدة إلى جانب الصفوة التقليدية ، وقد تمكنوا بفعل مؤهلاتهم من الوصول إلى مراكز قريبة من إدارة وتقاسم صنع القرار مع الصفوة الحاكمة وكثير منهم كانوا يتفقون معها فكريا وسياسيا في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ويمكن القول أن المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات العربية الأخرى؛ كانت السلطة والنفوذ على الصعيد المحلي بيد أعيان وشيوخ القبائل , والتي تشكل مركز قوة تستمده من المجتمع لامتلاكها بعض الخصائص كالصفات الشخصية و الثروة والجاه , والأصل المرابطي وغيرها؛ إلى جانب بعض الذين كانوا يعملون ضمن الإدارة الأجنبية في المدن والمراكز الحكومية. وكما هو الحال في كل المجتمعات القبلية الأخرى في بداية مرحلة الاستقلال كان لشيوخ القبائل دور مهم في حل النزاعات العائلية والقبلية كسلطة

غير رسمية ارتضاها المجتمع وظل تأثيرها مستمراً على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترات طويلة . فمثلاً في المجتمعات الذي يسودها النظام القبلي يشيروا بعض الباحثين إلى أهمية وجود نوع من العلاقة بين الانتماءات الاقتصادية والتكتلات القبلية وبين الاستحواذ على السلطة واستحواذ العصبية على أبنية القوة في المجتمع(مرتضى: 1991) . وبدأت هذه الجماعات تفتقد تدريجياً بعض صلاحياتها نتيجة لظهور كيانات جديدة تنطوي تحت مؤسسات رسمية تحصل أعضاها على مناصب جعلتهم أكثر قدرة على تصدر مراكز القوة والنفوذ في المجتمع, وقد أسهمت في تكوينها معطيات مختلفة ؛ مثل المستوى التعليمي الذي جعل أفرادها مؤهلين للمشاركة في إدارة شؤون البلاد وما تتطلبه المرحلة من عناصر وطنية مؤهلة, وهم غالباً ما ينتمون إلى الأسر ميسورة الحال والتي تعيش في المدينة ويرتبط أفرادها بعلاقات وميزات تحصلت عليها أثناء وجودها ضمن الكوادر التي كانت تعمل في إدارة بعض المؤسسات التي تدار بواسطة عناصر من الدول الأجنبية. وهذا بدوره أدى إلى تحول تدريجي في تنوع بناء القوة في المجتمع ، والتي تمتلك مصادر القوة والنفوذ, ولا يعني ذلك إلغاء دور الجماعات التقليدية المتمثلة في شيوخ القبائل والأعيان في أنحاء البلاد ؛ حيث استمر هؤلاء في تصدر المشهد وحل المشكلات الداخلية على صعيد الأسر والقبائل, وكذلك دعم القضايا السياسية التي تحتاج إلى مساندة الجماهير.

وبالرغم من عدم بروز هذه الجماعات المتمثلة في أعيان وشيوخ القبائل بشكل مباشر ؛ خاصة فيما يتعلق بدوائر صنع القرار والأجهزة الحكومية , إلا إنهم ارتبطوا بعلاقات قوية ومتماسكة مع كثير من حكام الولايات و الساسة والوزراء ، والذين كانوا يعتمدون عليهم بشكل أو بأخر في الوصول إلى مراكز السلطة والنفوذ المتمثلة في العمل بالحكومة وهم غالباً ما ينتمون إلى الفئات السابق ذكرها , والتي نالت قدر من التعليم إبان الفترة التي سبقت استقلال ليبيا.

خامساً: أهم ركائز بناء القوة في المجتمع

هناك العديد من الجوانب التي كانت تمثل مصدر بناء القوة في المجتمع سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو المجتمعي ولكي تتسع المعرفة حول مصادر بناء وتشكل القوة في المجتمع يتطلب ذلك الإحاطة بأهم الجوانب التي انبثقت منها أبنية القوة والنفوذ في المجتمع, والتي كانت تتشابه فيها معظم

المجتمعات العربية وإلى حد كبير, ويعتبر المجتمع الليبي إحدى هذه المجتمعات التي كانت متماثلة إلى حد كبير في تكوينها الاجتماعي والسياسي . فمثلا الآسرة في ليبيا وكما هو الحال في المجتمعات العربية الأخرى تعتبر الكيان أو الوحدة الأساسية التي تعمل على ترسيخ كيانها كوحدة اجتماعية ذات أهمية, وقد أسهمت طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمهنية سواء في المدينة أو في الريف في وجود العائلة الممتدة والمترابطة, والتي تتمحور حول سلطة مركزية وهي (السلطة الأبوية).

وهذا ما جعل الأسرة الليبية تتسم بالتماسك والتضامن بين أعضاءها, وبالتالي فهي مصدر قوة الأفراد والجماعات ليست على الصعيد الأسري وحسب, وإنما أيضا على الصعيد المجتمعي . هذا الوضع لم يكن مقتصرا على الآسرة في الريف بل أيضا في المدينة أستمر وضع الآسرة يتصف بكبر الحجم رغم ما طرأ عليها من تغير وتقلص في عدد أفرادها, ولكن ظل ارتباطها غالبا بجذورها في الريف . لذلك فأن العائلة الممتدة في الريف تمثل مصدر قوة أفرداها وتتأثر بذلك الآسرة في المدينة التي انبثقت من العائلة الممتدة في الريف نتيجة لهجرة بعض الأفراد من الريف للعيش في المدينة والذين يميلون غالبا إلى السكن بالقرب من أقاربهم (مراد: 165,1996).

وهذا يؤكد على أهمية البعد الأسري في تشكل بناء القوة الذي يرتكز أساسا على الأصل القرابي والعائلي في الريف ويمثل عامل توازن في المدينة, خاصة في بداية محاولات الحصول على الاستقلال وقيام الدولة, وقد كان لدعم العائلات وشيوخ القبائل دور في مساندة الجماعات الرسمية سواء كانت نخب سياسية أوعسكرية أو ثقافية . ويمكن القول , إن الأسرة الليبية تسودها أنظمة وراثية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية والتي تمثل مصدر قوة وتأثير في المجتمع؛ حيث سيادة بعض الروابط مثل النسب والانتماء العائلي التي تسود كثيراً في المجتمع وتحدد العلاقات بين الإفراد والجماعات, وتقرر الحقوق والواجبات التي تنبثق من العائلة التي تعتبر الخلية الأساسية التي تتمحور حولها هذه العلاقات (نديم البيطار: 1983, 34). لذلك فأن, بناء القوة أو النظام السياسي في أي مجتمع ليس مقتصرا على دولة قانونية أساسها الدستور والضوابط الرسمية أو أنها منظومة من المؤسسات السياسية الرسمية أو غير الرسمية بل هي نسق متكامل من الضوابط والقواعد القانونية والعلاقات السياسية الديناميكية التي تعكس في

مجملها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع , وتعبر عن مصالح الجماعة أو الطبقة المسيطرة (الزيات : 32,1990).

وهذا ما جعل التركيز في هذه الدراسة ينصب على أبنية القوة وليس بناء القوة وحسب, وقد تستمد من شخصية الفرد نفسه وما يمتلكه من خصائص أخلاقية, أو مواهب فكرية أو قدرات تنظيمية تفوق ما لدى غيره من الأفراد وتجتذب الجماهير وتوجهها لمصالحه وتجعلها تذعن وتطيع لأوامره, وبالتالي فأن القوة تستمد من مصادر متعددة (الشربيني:1996, 16) . بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي تشتق من المكانة الاجتماعية للفرد أو الجماعة سواء كانت هذه المكانة ناتجة عن أمثلاك مركز اجتماعي متميز أم منصب قيادي بارز سياسي كان أو ديني أو عسكري أو ثقافي أو علمي أو بسبب أمثلاك ثروة مادية, أو قدرة عسكرية , أو السيطرة على وسائل الاتصال والإعلام (الزيات : 33,1990)

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على أبنية القوة:

لقد كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهده المجتمع الليبي في هذه الفترة أثارها على البناء الاجتماعي للمجتمع حيث في بداية فترة الاستقلال والتي شهدت نوع من الاستقرار صاحبها توسع في تقديم بعض الخدمات والتي من أهمها الظهور التدريجي للمؤسسات التعليمية في أنحاء البلاد, ونتيجة للفقر والتخلف الاقتصادي اعتمدت الحكومة في توفير متطلبات الحياة الأساسية على الدعم والمساعدات الخارجية.

وقد أدى هذا الوضع إلى الاعتماد ولو بشكل جزئي على العنصر الوطني في إدارة شؤون البلاد, والمساهمة في بناء وظائف ونظم إدارية ومهنية كانت لها أهميتها في تأسيس نظم ومؤسسات الدولة لملء الفراغ في ظل غياب البديل الأجنبي. ونتيجة لمكانة هذه المؤسسات وأهميتها في بناء الدولة كانت هذه الكيانات كما هو الحال في أي مجتمع تشكل مصدر نفوذ و تأثير إلى جانب التنظيمات غير الرسمية في المجتمع, وفي حدود السلطات و الاختصاصات التي منحها لها القانون .

ولذلك فان هذه التنظيمات الناشئة كانت تمثل مطلب أساسي في مرحلة بناء الدولة والاعتماد على عناصر وطنية سواء من المدنيين أو العسكريين لتوطيد أركانها, والتي لاشك أنها أصبحت فيما بعد تمثل مصادر تأثير على قرارات النخبة الحاكمة سلبا أو إيجابا. وقد أدى انتشار التعليم كما أسلفنا , والتوسع في الوظائف الإدارية والحكومية في مؤسسات الدولة المختلفة إلى تغير في المنظومة الوظيفية حيث أصبح العاملين بهده الوظائف ممن ينتمون إلى اسر ذات خلفيات اجتماعية وطبقية متواضعة , وذلك من خلال صعود عناصر وطنية شكلوا جماعات ضغط ونفوذ فيما بعد أثروا على مجريات الحياة الاجتماعية و السياسية, وقد برزوا في الصعود بشكل واضح بعد اكتشاف النفط وتحسن الوضع الاقتصادي في البلاد وزيادة التوسع في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية . وقد أدى تحسن الوضع الاقتصادي وإنتشار التعليم إلى خلق صفوة جديدة حلت فيما بعد محل الصفوة القديمة, وأصبحت تمثل أبنية قوة جديدة في المجتمع تشكلت من العسكريين ,وكذلك البيروقراطيين والتكنوقراطيين (سعد : 1990, 131).

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى إن المؤسسة العسكرية مثلاً, وكما هو الحال في كثير من المجتمعات العربية ؛ نجد أن أغلب ضباط الجيش ينحدرون من طبقات وأصول اجتماعية متقاربة , متوسطة أو فقيرة أي لا يعتمدون في دخولهم على استثمارات أو ملكية الأرض (الزيات : 1990), وإنما كانوا من بيئات متقاربة أرتقوا في السلم التعليمي وتأثروا بالحركات القومية التي رفعت شعارات مناهضة للاستعمار, ورافضة للتدخل الأجنبي من جهة, وداعية إلى تحسين فرص المعيشة لكل أفراد المجتمع من ناحية أخرى . وهكذا فان هذه العوامل تعتبر أفضل خيار استثمرته هذه الجماعات في اكتساب تأييد الجماهير لها وحققت بواسطته طموحاتها في اعتلاء سدة الحكم وسيطرتها على قمة هرم السلطة في المجتمع . وهذا كان طموح عدد كبير من أبناء المجتمع , وخاصة أبناء الطبقة الوسطى والدنيا سواء من الأوساط المدنية التي نالت قدر من التعليم أو من أولئك الذين ينتمون إلى المؤسسة العسكرية, وخصوصا صغار الضباط الذين تأثروا بالحركات الثورية في دول العالم الثالث ,كما إن هذه الجماعات أصبحت تمثل أبنية قوة في المجتمع ,وذلك لتحقيق طموحها من خلال اعتمادها على مراكزها الوظيفية التي كانت تشغلها في المؤسسات المدنية والعسكرية والتي اتخذتها أساسا لارتقائها في السلم الاجتماعي والسياسي , وقد ساعدها في تحقيق أهدفها النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد نتيجة لعائدات النفط , والتي أدت

تدريجيا إلى تقليص التدخل السياسي والمالي لبعض الفئات من التجار أصحاب رؤوس الأموال والأعيان الذين كانوا يشكلون إحدى أبنية القوة المؤثرة على القرار السياسي بسبب ولائهم للنخبة الحاكمة ويمثلون مصدر فعال لتأييدها. ولكنه رغم النمو الاقتصادي الذي أحدثته عائدات النفط لم يكن النظام الاقتصادي في معظم الأحيان تحت سيطرة الحكومة حيث أن الحكومة لم تتدخل في القطاع الخاص بشكل مباشر, ومن أجل تشجيع المنافسة وضعت الحكومة بعض المعايير للاستيراد وتشجيع إنشاء الصناعات المحلية من خلال القروض التي كانت تمنحها الحكومة عن طريق بنك التنمية . (shareia: 2014,64)

كما سعى بعض أفراد المؤسسة العسكرية إلى العمل على أن تكون قوة بديلة للنخبة الحاكمة , وذلك من خلال اتخاذ مواقف مضادة لتوجهات النظام السياسي الموجود معتمدة في ذلك على رفع شعارات تعبر عن طموحات قطاعات واسعة من أبناء المجتمع في تحسين فرص الحياة* ,وكذلك تعبر عن زيادة سقف الطموح لدى عدد كبير من أفراد المجتمع تجاوزت حدود الدولة, والمتمثلة في رفع شعارات القومية العربية و تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية. وقد كانت تستمد معظم عناصرها من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة؛ سواء من المؤسسة العسكرية أومن يؤيدونهم من الموظفين بالمناصب المدنية , والتي تربطهم علاقات اجتماعية كان القاسم المشترك فيها هو انحدار أغلب أعضائها من مستويات اقتصادية واجتماعية وتعليمية متقاربة ولها توجه إيديولوجي مغاير للنخبة الحاكمة , ولا يرتبط أعضاءها بروابط القربى أو المصاهرة أو أية روابط اقتصادية مشتركة مع النخبة الحاكمة .

وفي هذا الصدد, تبرز مسألة هامة تتمثل في أن أي تشكل لبناء قوة في المجتمع يعتمد على تنوع في المنابع والمصادر, والذي يستمد منها هذا البناء قوته وتكون غالباً مبعث اعتزاز؛ تدفع أصحابها إلى

*خصوصاً بعد أن أصبح الدخل القومي للبلاد يتحسن نتيجة الاعتماد على إيرادات النفط,بعد أن كان يعتمد على المعونات الخارجية

التوسع في السيطرة على مراكز القوة والنفوذ في المجتمع, وذلك بسبب كونها أقلية وتستطيع المحافظة على تماسكها الداخلي (عبد الله : 2003 , 21).

خلاصة واستنتاجات

إن ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو إن أبنية القوة في المجتمع , على امتداد عقدين من الزمن شهدت تحولات وتغيرات في أوضاع أفراد وجماعات كانت تشكل مراكزها مصدر قوة ونفوذ في المجتمع ؛ وصعود آخرين أهلتهم مراكزهم وارتباطهم بعلاقات مع الجماعات التي تمتلك وسائل السيطرة في المجتمع. وبالتالي فان أبنية القوة في هذه الفترة كانت متماثلة من حيث تشكلها الاجتماعي والسياسي في المراحل التي مر بها المجتمع في تلك الفترة , وقد ارتكزت على جوانب مختلفة حسب طبيعة المرحلة أو العوامل المؤثر في الحياة الاجتماعية و الذي اعتمدت عليه الجماعة المسيطرة في تحقيق أهدافها , واتسمت أساسا بسيطرة النظام الحاكم ' والذي تمثل في الملك ومن حوله من النواب و الوزراء والعسكريين ؛ بالإضافة إلى رؤوس الأموال والذين كانوا يمثلوا قوة وازنة ولها كيانها في المجتمع ؛ ليس فقط في السيطرة على المناصب الوزارية والمراكز السياسية الحساسة والمقربة من الحكومة , وإنما أيضا في الوظائف الرسمية والإدارية الهامة في الدولة.

ونظرا لأهمية الأبعاد المختلفة في تشكل بناء القوة في المجتمع فان إحداث تغيرات جذرية في المجتمع كان يواجه بعض الصعوبات الناجمة عن وجود نظم و أبنية اجتماعية واقتصادية وفكرية غير رسمية مؤثرة و مرتكزة على ملكيات خاصة ونفوذ عائلي وقبلي ؛ جعل محاولات الشد والجذب مستمرة والفصل في كثير من المسائل ذات الصبغة الرسمية أو البعد المؤسسي غير حاسمة في كثير من الأحيان . لذلك فان ما يمكن أن يطلق عليه بالمنظمات السياسية أو الحزبية, والتي كانت موجودة آنذاك سواء كانت مؤيدة أو معارضة لسياسة الدولة فأنها تسعى للتعايش مع السلطة الحاكمة ,ولا تخرج عن كونها تسعى لتحقيق بعض المطالب المعيشية أو المكاسب السياسية المحدودة مع تحقيق هامش من الحريات المتعلقة بالتعبير عن أراء وتطلعات فكرية وطنية أو قومية . وقد أدى ذلك إلى جعلها أكثر تناغم و تعايش مع النظام القائم أو النخبة الحاكمة طيلة هذه الفترة ' وبالتالي ظلت هذه النخب التي كانت تمثل أبنية القوة و مصدر

التأثير في المجتمع ؛ تحاول إعادة أنتاج نفسها في إطار ضيق أو كما يشير باريتو في دورة تعاقبية يغلب عليها الطابع النسبي في تجديد عناصرها والذي ظل يطبع إلى حد كبير سلوك النخبة الحاكمة في تلك الحقبة.

وهكذا فأن النظام السياسي في تلك الفترة والذي كان يمثل بناء القوة الرئيسي في المجتمع ظل يعتمد على مساندة القوى الشعبية والنظم الغير رسمية فترة طويلة؛ رغم التطورات النوعية التي حصلت في المجتمع نتيجة التخلص من النفوذ الأجنبي ووجود حكومة وطنية, وما تخللها من تطور في النظم المختلفة مثل النظام التعليمي والإداري . وبالتالي فانه وعلى امتداد هذه المرحلة نجد إن بناء القوة في المجتمع والمتمثل في السلطة الحاكمة كان قد أسهم في وجود أداء وظيفي لنخب اجتماعية عملت على إيجاد مرتكزات راسخة؛ أدت إلى صعودها الاجتماعي والسياسي عبر تنوع أساليب ممارساتها للسلطة من خلال تقلدها للمناصب الرسمية في المؤسسات البرلمانية والوزارية والعسكرية , وإشغال الوظائف البيروقراطية في أجهزة الدولة المختلفة , والتي أصبحت فيما بعد تشكل أبنية القوة في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع العربية

1- إسماعيل علي سعد ,قضايا علم الآجتماع السياسي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1990

2 – السيد عبد الحليم الزيات , التحديث السياسي في المجتمع المصري, دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية , 1990

3- أمحمد صبور, المعرفة و السلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب و السلطة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الأولى, 1992

4- عبدالله محمد عبدالله, دور النخبة السياسية في التنمية,رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب جامعة الزاوية' 2003

5- محمد عاطف غيث , قاموس علم الاجتماع , الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة , 1979

6- محمد علي محمد: علم الاجتماع السياسي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية,ط2, 1994

7- محمد مراد, النخبة والسلطة في المشرق العربي المعاصر, معهد الإنماء العربي, ط الأولى, 1996

8- نديم البيطار, جذور الإقليمية الجديدة والعمل الوحدوي والتخلف العربي, معهد الإنماء العربي, بيروت, 1983

9-وفاء الشربيني, تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر (1970 - 1986), رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة, 1996

قائمة المصادر والمراجع الانجليزية

1- Bill J.A.: Class analysis and the Dialectics of modernization in the middle East 1, Internationals journal of middle East studies,vol .3,1972

2- James S. Coleman, Power and Structure of Sociology, Norton & Company, New York, 1974

3-Walton, Method and Community Power: A Note on the Sociology Knowledge, A. S. R. Vol. 31, October 1966, PP.684-689.

4-Dahel, Who Governs?, Yale University Press, New Haven, 1961.1)

5-Wright Mills, The structure of power in American Society, British Journal Of sociology, vol. v, 1958, 29 -41

6-shareia and Irvine, the Iampact of accounting Information in Libya, American International Journal of Contemporary Research. Vol . No.12; December 2014.